A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.1/54/7
19 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE AND ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الأولى
البند ٧٦ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص ورقة الموقف المقدمة من الوفد الصيني بعنوان "دعم معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ودفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام، وتعزيز السلم والأمن الدوليين" (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) كين هواسون
السفير
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

191099 191099 99-30239

المرفق

دعم معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ودفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام، وتعزيز السلم والأمن الدوليين

موقف الوفد الصيني

تعد معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية (المعاهدة) حجر الزاوية لحفظ التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين في عالم اليوم. وقد ساعدت المعاهدة على مدى قرابة الثلاثين سنة الماضية في إحداث توازن واستقرار نسبيين بين الدولتين الطرف، عن طريق الحد من تطوير ونشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية للدفاع عن إقليم الدولة الطرف. ففي خلال الحرب الباردة، أدت المعاهدة دورا محوريا في وقف سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، وهو السباق الذي كان من الممكن أن يخرج عن السيطرة. والآن، في عصر ما بعد الحرب الباردة، فإن المعاهدة، من خلال ما تنص عليه من تقييد للدولتين الطرف في مجال تطوير منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ونشرها، تجعل الحد من الأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أمرا ممكنا، كما أنها توفر الإطار الأمني الضروري المطلوب للتحرك على جبهة نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وعلى الرغم من أن المعاهدة ثنائية بطبيعتها فإن دورها المهم في حفظ الاستقرار الاستراتيجي العالمي، ودفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام، وتعزيز الأمن الدولي أصبح دورا مسلما به عالميا.

غير أن المعاهدة تواجه الآن تحديات خطيرة ناشئة عن بعض التطورات السلبية التي حدثت مؤخرا في الأوضاع الدولية. فإحدى الدولتين الطرف في المعاهدة، سعيا منها إلى تحقيق أمنها المطلق وتفوقها الاستراتيجي، لا تكتفي الآن بمواصلتها الدؤوبة لبرنامج دفاع القذائف التسيارية الوطني الخاص بها، بل إنها تتجه بخطى أسرع نحو تطوير برامجها المشتركة للدفاع الصاروخي الميداني مع بعض البلدان الأخرى المنفردة. وهذه الخطوات لا تتعارض فحسب مع مقاصد المعاهدة ومبادئها، بل إنها تتنافى إلى حد كبير مع أحكامها الأساسية. ولذلك فإنه من الواضح أن الدافع الحقيقي وراء الطلبات المتكررة التي تقدمها الدولة الطرف المذكورة أعلاه بتعديل المعاهدة يتمثل في إزالة الحواجز القانونية من أجل إضفاء الشرعية على قيامها بتطوير ونشر منظومة دفاع القذائف الوطني. ومن المؤكد أنه ما أن يتم إدخال تعديل واحد على المعاهدة حتى يتبعه المزيد من التعديلات نتيجة لما يطلق عليه اسم "تغيرات الأوضاع". وفي النهاية، ستصير المعاهدة غير فعالة عمليا، وستصبح مجرد حبر على ورق. بطبيعة الحال فإنه ينبغي أن يستثير هذا الموضوع يقظة المجتمع الدولي وقلقه البالغ.

وتعديل المعاهدة لمتابعة برنامج دفاع القذائف الوطني سيكون له أثر سلبي واسع النطاق وممتد على الصعيد العالمي.

فأولا، سيكون لهذه الخطوة أثر سلبي شديد على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين.

فمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية كانت، منذ إبرامها، حجر الزاوية لحفظ التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين، وتعديل هذه المعاهدة من أجل متابعة برنامج دفاع القذائف التسيارية الوطني سيخل بالتوازن الاستراتيجي العالمي، وسيؤدي إلى بدء جولة جديدة من سباق التسلح، كما أنه سيعرض الاستقرار العالمي والإقليمي للخطر.

وقد أثبت القرن المنتهي أن أمن كل بلد يتوقف عادة على أمن البلدان الأخرى. ولا يمكن لبلد ما أن يتمتع بالأمن الحقيقي إلا إذا كان بناؤه قائما على أساس الأمن المشترك لجميع البلدان الأخرى. وينبغي أن يكون الأمن مستندا إلى الثقة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين جميع البلدان. وقد واصل، بنشاط، بلد منفرد معين، بفضل قوته الاقتصادية وتفوقه العلمي والتكنولوجي، برنامج دفاع القذائف التسيارية الوطني، وبالغ في تكرار لجوئه إلى القوة، أو التهديد باستعمالها في الشؤون الدولية، في محاولة منه إلى تحقيق أمنه المطلق وتفوقه العسكري. وهذه الممارسة لن تؤدي إلى تخفيف التوتر في الوضع الدولي. بل ستقوض التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين وستحرم جميع البلدان الأخرى من إحساسها بالأمن، وذلك لأن هذا البلد يبني أمنه على حساب أمن بلدان أخرى. وفي عالم يشعر فيه كل بلد بعدم الأمن، ستطرق جميع البلدان، بطبيعة الحال، كل السبل الممكنة لحماية أنفسها، لأن العامل العسكري يؤدي دورا متزايد الأهمية في العلاقات الدولية. ونتيجة لذلك فإنه سيتعين وضع الكثير من الموارد المالية والمادية في البناء العسكري، وهي موارد كان من الممكن تكريسها، بدلا من ذلك، للتنمية الاقتصادية. وإن صار المآل إلى ذلك، فمن ذا الذي سيشعر بالأمن، وأنى للعالم أن يكون يوما مكانا يستقر فيه العيش؟

وثانيا، فإن هذه الخطوة ستعوق بشكل خطير عملية نزع السلاح النووي.

فتوازن القوة النسبي بين القوى الكبرى في العالم والاستقرار الاستراتيجي العالمي الذي يقوم على ذلك التوازن يمثلان الشرط المسبق لنزع السلاح النووي. وإذا تم الإخلال بهذا التوازن والاستقرار فإن عملية نزع السلاح النووي قد تتوقف بل قد تعكس اتجاهها.

والتقييد المتبادل فيما بين الدولتين الطرف في المعاهدة بالنسبة لتطوير ووزع منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أوجد الظروف اللازمة للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، ومن ثم وفر الضمانات لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي. وبفضل هذه المعاهدة، إضافة إلى التقدم الذي أحرز في سلسلة من مفاوضات معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية، كان من الممكن تمديد أمد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير محدود وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية،

فضلا عن تحقيق تفاهم بشأن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكي يساير المجتمع الدولي وتيرة عملية نزع السلاح النووي، ينبغي عليه أن يحافظ على هذا الزخم. غير أنه إذا كان لدى أحد البلدان ميل إلى إدخال تعديلات جوهرية على المعاهدة بغرض إضفاء الشرعية على ما يقوم به من وزع لمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية فسوف ينعدم آنذاك الشرط المسبق للاستقرار الاستراتيجي وستطرأ تغييرات كبيرة على البيئة الأمنية. وفي ظل هذه الظروف، من يستطيع أن يضمن استمرار تنفيذ المعاهدات القائمة وبقاء التفاهمات الجارية؟ ومن يستطيع أن يضمن السير السلس للمفاوضات التي نحن على وشك الدخول فيها؟

ونزع السلاح النووي سيكون مستحيلا في حالة عدم توفر بيئة دولية تتسم بالسلام والأمن والاستقرار والثقة. ومن الواضح أن تطوير وانتشار منظومات متطورة للدفاع ضد القذائف لن يفيد المساعي الدولية لنزع السلاح النووي في شيء، بل على العكس من ذلك فإن تلك المساعي سوف تسمم الأجواء وتقوض الظروف اللازمة لنزع السلاح النووي، وتؤدي إلى نشوء خطر بدء سباق للتسلح على مستوى أعلى. وعملية نزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا وصلت بالفعل إلى طريق مسدود وجعلت الآفاق غير مضمونة أمام نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن يتحلى المجتمع الدولي بمزيد من التصميم في سعيه إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير النهائي للأسلحة النووية. وبعد إزالة الأسلحة النووية لن يكون هناك انتشار للأسلحة النووية، ناهيك عن انتشار القذائف البعيدة المدى والتهديد باستخدام القذائف. وعلى هذا فإن بذل مزيد من الجهود في مجال نزع السلاح في حد ذاته، بدلا من بذل جهود في مجالات أخرى، يشكل في نهاية المطاف نهجا قويما إذا ما أردنا تقليص الخطر الذي يتعرض له السلم. وفي ظل الوضع الراهن، لا مناص من التصدي لمحاولات تعديل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والمساس بها حفاظا على بقائها وفعاليتها. وهذا الأمر له أهمية بالغة بالنسبة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ودفع عملية نزع السلاح النووي. إلى الأمام.

وثالثا فإن خطوة من هذا القبيل ستؤدي أيضا إلى إعاقة الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الانتشار.

فنزع السلاح النووي يشكل الشرط المسبق كي تفي الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بالتزامها بالبقاء دولا غير نووية. وتعديل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سوف يضفي الشرعية على تطوير ووزع منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإذا نجحت تلك المحاولات، سوف ينعدم ذلك الشرط المسبق والأساس لنزع السلاح النووي. وفي ظل تلك الظروف، من يضمن أن بعض الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية لن تسعى إلى أن تصبح دولا نووية؟ واستخدام أعداد كبيرة من القذائف من جانب بعض القوى العسكرية في كوسوفو يشكل دليلا واضحا على فعالية القذائف والقوة العسكرية في عالم اليوم. وقد كان ذلك بالفعل "أفضل دعاية وحملة ترويجية" لهذا النوع

من الأسلحة. وبهذا المفهوم، نرى أن الدول التي تدعو أكثر من غيرها إلى عدم انتشار القذائف هي نفسها التي كانت في الواقع السبب في تفاقم انتشارها.

وفضلا عن ذلك، وبالنظر إلى أن تكنولوجيات القذائف والقذائف المضادة مترابطة وقابلة للتحويل بشكل متبادل، فإن عددا كبيرا من التكنولوجيات المستخدمة في منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يمكن تكييفه وتحسينه لتطوير القذائف الهجومية وتحسينها. وفي هذا السياق فإن تطوير منظومات القذائف المضادة سيؤدي إلى تفاقم أخطار انتشار القذائف، بدلا من الحد من انتشارها، وبالتالي إلى زيادة تقليص فعالية نظام مراقبة تكنولوجية القذائف.

وبالنظر إلى ما سبق فإن الصين تؤكد على أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، بما في ذلك الدعوة إلى الامتثال الكامل والدقيق من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والحفاظ على بقاء وفعالية هذه المعاهدة، وكفالة أن تظل هذه المعاهدة حجر الزاوية لحفظ التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين وتشجيع نزع السلاح النووي. وقد أصبحت الظروف مواتية وصار الوقت مناسبا كي تستعرض الجمعية العامة هذه المسألة في دورتها الحالية، إذ يجوز لها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أن تناقش ما تعرضه عليها دولة عضو أو غير عضو في الأمم المتحدة من مسائل تتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري للغاية أن تقوم الجمعية العامة بذلك. وتعديل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية من شأنه أن يؤثر على أمن المجتمع الدولي بكامله لأن خطوة من هذا القبيل يمكن أن تُخل بالاستقرار والتوازن الاستراتيجيين العالميين مع ما يترتب على ذلك من تأثير سلبي خطير على المساعي الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي والحد من انتشاره. والغرض من مشروع القرار المعنون "المحافظة على المعاهدة المتعلقة بالمنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها" الذي قدمه الاتحاد الروسي هو المساعدة على صيانة السلم والأمن الدوليين. ولهذا فإن الجمعية العامة من حقها، ومن واجبها، أن تناقش المسألة الهامة المذكورة أعلاه وذلك كما يظهر بوضوح في مشروع القرار الوارد أعلاه. والصين، بوصفها من مقدمي مشروع القرار، ستعمل إلى جانب جميع البلدان الأخرى من أجل كسب التأييد لمشروع القرار على أوسع نطاق ممكن، كما أنها ستسعى من أجل اعتماده في الدورة الحالية للجمعية العامة.

- - - - -